واقع البحث العلمي الجامعي بالجزائر
في ظل تطبيق نظام (ل. م. د.)

دليلة خيتش

يعتبر التعليم العالي – وهو آخر مرحلة من أطوار التعليم - من أبرز وسائل المجتمع لإعداد الطاقة البشرية، وتنمية مهاراتها بالعلم والمعرفة والتدريب، لذلك تعد الجامعة مصدرًا رئيسيًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومركزا للبحث العلمي، وممارسة للإشعاع الثقافي، ومن هنا تجلت مهامها في تقديم العلم والقيام بالبحث العلمي، وتكوين الإطار والإسهام في نشر المعرفة والثقافة.

إن الدولة الجزائرية التي كانت تتبع توجهات تنموية محددة في فترة زمنية معينة، فقد فرض عليها وضع سياسة تربوية معينة، في سبيل تحقيق ذلك التلازم بين مخرجات مؤسساتها التعليمية والعلمية ومعطيات التنمية الشاملة بالبلاد، وهو الأمر الذي جعل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يعتمد في سيرورته على نمط تسير إداري معين، واتباع نماذج من التخصصات استدعي إدراجها ما تطلب الاقتصاد الوطني آنذاك، لكن مع مرور الزمن تغيرت المعطيات، وذلك باتباع الجزائر توجهات تنموية مغايرة تماما لما سبقه؛ وهو الأمر الذي استدعي مراجعة كل السياسات، ومحاولة صياغة أطر فاعلية جديدة، من شأنها أن تساعد على تعديل الاختلالات، وخصوص تحديات، من أجل الاقتراب بالركب العلمي والتكنولوجي الذي بلغ ذروته في البلدان المتقدمة.

(*) كلية الآداب والعلوم الاجتماعية - قسم علم الاجتماع - جامعة محمد خيرم - بسكرة - الجزائر.

313
وهكذا، فقد سمح تقييم منظومة التعليم العالي الذي قامت به اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، بالتقدير الموضوعي لمختلف الصعوبات والحلول التي يمكن إدخالها، حتى يناغ للجامعة القيام بدورها في عملية التنمية ذات الديناميكية المتسارعة التي خاضتها البلاد.

وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة، وتوخيات مخطط إصلاح المنظومة التربوية الذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 20 أبريل 2002، ومن المحاور الأساسية لبرنامج العمل على المدى القصير والمدى المتوسط والمدى البعيد الذي برمج في إطار الاستراتيجية العصرية لتطوير القطاع، في المدة (2002-2007)، بدأ من الضروريات إعداد إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي وتطبيقه. تمثل المرحلة الأولى في وضع هيكلة جديدة للتعليم، تكون مصحوبة بتحسيين البرامج البيداغوجية وتعديلها، وتنظيم جديد للتنسيق البيداغوجي. ففي نهاية سنة 2004 صدر مرسوم تنفيذي رقم 4-371-300، يتضمن إحداث شهادة ليسانس "نظام جديد".

إن هذا الإصلاح الجديد جاء بوصفه ضرورة عاجلة، لا بد منها، وطرح إثر إحساس الدولة بالاختلافات التي تألقت كل المرافق العمومية للمؤسسات العلمية والتعليمية، وجاءت هذه الضرورة الجديدة لإدراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي تمر بها في الأونة الأخيرة، ويعود ذلك عن طريق توفير الإمكانيات البيداغوجية والعلمية والبشرية والمادية والهيكليات التي تسمح لها بالاستجابة تطلعات المجتمع، وفي الوقت نفسه إضفاء تدريجيًا مع النظام العالمي للتعليم العالي.

لكن يبقى هذا التحدي متوسفا على مدى تعديل الواقع الذي يعيشه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أو تغييره، هذا الواقع الذي يعاني الارتفاع الأسري لأعداد الطلبة في جامعاتنا، إذ تشير الإحصاءات إلى أن الجامعة الجزائرية
سوف تستقبل في مطلع سنة 2009 ما يقارب مليون طالب؛ وهو الأمر الذي يطرح إشكال تدفق نسبة التأثير الجامعي، إضافة إلى تنزهذ الفاعلية النسبية لمؤسسات البحث العلمي (المعجم خاصة) في مجال علاقتها بالمجتمع.

وهكذا، فقد توقعت التغريدات القانونية، وطالت كل مؤسساتنا الجامعية والعلمية، وذلك من أجل النهوض أكثر من أي وقت مضى. ولعل ذلك يتطلب توفر إمكانات شرية ومادية؛ إذ لا يمكن تجاهل أهمية أي جانب، سواء كان على المستوى التنظيمي أو اليداعوجي أو العلمي.

واللمرور إلى هذا الموضوع تحول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

هل يمكن أن يؤدي تنفيذ البرنامج الجديد لإصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي - بوصفه ندلاً موضوعياً، وحلاً إيجابياً للمواقف - إلى تمكن مؤسساتنا الجامعية والعلمية من النهوض، وخصوصاً التحدي في مجال البحث العلمي عموماً، والبحث العلمي الجامعي خاصة؟

هل تختلف أهداف الأبحاث الجامعية في ظل نظام (لمد) عن النظام العادي؟

هل يمكن تفعيل نتائج البحث العلمي الجامعي؟

هل يمكن أن يسمى هذا الأخير - في ظل نظام (لمد) - في تقريب العلاقة بين الجامعة والقطاعات الأخرى؟

مفهوم البحث العلمي:

عبارة "البحث العلمي" مكونة من كلمتين؛ هما: "البحث" و"العلمي". أما
"البحث" فهو مصدر الفعل الماضي "بحث" ومعناه: طلب، فتش، تقسيم، تتبع، تحرير، سأل، وبهذا يكون معنى "البحث" لغويًا: هو الطلب والتفتيش وتقسيم الحقيقة، أما "العلمي": فهي كلمة منسوبة إلى العلم، والعلم يعني المعرفة والدراسة وإدراك الحقائق.

ويشير "هيلو" في تعريفه للبحث العلمي إلى أنه "أسلوب للدراسة، يمكن عن طريقه الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقسيم الشامل والدقيق لجميع الشروط التي يمكن التحقق منها، والتي تتعلق بمشكلة محددة" (نادر محمود خليل، ونضال إبراهيم الحمدي، 1981، 131).

ولا يختلف عنه كثيراً "اسماء ملحى" الذي يعرف البحث العلمي بأنه "عملية منظمة، تهدف إلى الوصول إلى حلول لمشكلات محددة، أو إجابة عن تساؤلات معينة، باستخدام أساليب علمية محددة، يمكن أن يؤدي إلى معرفة علمية جديدة" (اسماء ملحى، 2000، 132).

ومن خلال كل هذه التعريف يمكن استخلاص عدد من الجوانب الرئيسية في تعريف البحث العلمي: هي:

1- عملية تهدف إلى التقسيم المنظم.
2- أن هناك مشكلة ما تحتاج إلى حل، والبحث العلمي يسعى لإيجاد حل لهذه المشكلة.
3- أن نشأة أساليب وأجراءات متعارف عليها من قبل الباحثين الذين يستخدمونها.

لذلك، يمكن صياغة مفهوم البحث العلمي كالآتي: "هو البحث الذي له علاقة بالتنمية، وتحدد أهدافه العملية من قبل الدولة، إذ يتم إجراؤه في المراكز العلمية الحكومية والمؤسسات الجامعية والمؤسسات العلمية الاقتصادية، وفقًا
للتوجهات وطنية، تهدف إلى ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

مطالبات البحث العلمي:

إن تطور البحث العلمي في أي دولة، لا ينفصل عن مجمل التطور الحضاري لتلك الدولة. ويمكن إجمال المستلزمات المطلوبة توافرها للنهوض بالبحث العلمي فيما يأتي:

- الأفراد العلميين الباحثون:

يتميز هؤلاء بالصدق، والدأب على العمل، والتدريب الجامعي، وعدم التسرع في الحصول على النتائج، والإحاطة بما كتب وحقق ونشر عن المشكلات العلمية (فاضل الطائي، 1974، 56)، ومن ثم، فإن ما يقال عن عناصر البحث العلمي الأخرى ووسائله وتأسيسه يجب ألا يغطي على الحقيقة الأولى، ألا وهي أن العنصر البشري هو أول عناصر البحث وأول مقوماته.

- المختبرات والأجهزة العلمية:

يحتاج الباحث العلمي إلى مختبرات مجهزة بأحدث الأجهزة، والأدوات والمواد التي تتطلبها طبيعة البحث ونوعه. فالأجهزة العلمية الحديثة ضرورة من ضرورات البحث العلمي الأصيل، ووسيلة من وسائل تحليل الحصول على النتائج، وأداة ناجحة لاختصار الوقت والجهد. وتحتاج الأجهزة المختبرية إلى تحديث مستمر، وفقًا لتقدم العلوم التقنية في تصميم الأجهزة.

- المكتبة العلمية:

يحتاج الفرد العلمي إلى مكتبة تتضمن أجهزة الكتب التي تزخر بالعديد العلمية، إلى جانب جميع المجلات الدورية والمستخلصات العلمية والمعاجم.
التي تنتشر ما يستجد من المركبات والاكتشافات (فاضل الطائي، مرجع سابق، 59-57).

- وجود سياسة علمية:

يرى بعض الباحثين الغربيين أن نشأة فكرة السياسة العلمية، وقيام الدراسات الخاصة بها، إنما جاءت مواكبة مع شعور الحكومات بمسئولياتها تجاه التنمية العلمية التكنولوجية، ولم يحدث ذلك بصورة واضحة إلا بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ توالت الاعتراف المؤسسات بها، من خلال أجهزة مختصة بها، وميكانيزمات محددة، وطرق للأداء، وهيئة عامة في هذا المجال (يوسف مرسى حسن، 1981، 87).

وتعرف منظمة اليونسكو السياسة العلمية بأنها "جهة التوفيرات العامة، والتدابير والترتيبات التنظيمية التي يستعين بها بلد ما، لتحقيق تقدم علمي يتسق مع ظروفه الثقافية والسياسية والاقتصادية". والسياسة العلمية ترتبط أشد الارتباط بالنهج الاجتماعي الذي يختاره البلد. لذلك، فمن المتوقع أن تتخذ أصنافاً عديدة، تبعاً لطبيعة السياسة العامة للبلد.

وفي بلد الاقتصاد الموجه، تظهر هذه السياسة بوضوح، من خلال وجود هيئة على، توجه العمل في البحث العلمي، أما في بلد الاقتصاد الحر (كالولايات المتحدة)، فلا توجد هيئة على مباشرة إشرافاً مباشرًا على البحث العلمي. فالسياسة تظهر من خلال العلاقات القائمة بين مؤسسات البحث من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وهو ما يساعد على تكامل الأبحاث، والتنسيق بين جهود الباحثين، والاستفادة من البحث. وتتخذ هذه السياسة في بلدان أخرى، صوراً متعددة، تخدم أعراض.
تطوير البحث العلمي بشكل أو بآخر (سامي سلطى عريف، مرجع سابق، 1981).

- تطوير الجو العلمي المناسب للباحث:

إن مجرد توفير البحث العلمي، ورصد الأموال، لا يكفي لكي ينجح العلماء الإنتاج العلمي المناسب، لذلك يجب توفير جو من السلمانية والحرية للباحث، إضافة إلى تفريدة العمل، واحتكاكه بأفكار زملائه الآخرين، عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات العلمية، وحرية الاتصال بالعالم الخارجي.

- تطبيق البحوث:

يجب أن يكون تطبيق البحوث مرتبطة بخطط التنمية، وفق سياسة علمية تنسق مع خطط التنمية القومية. ويتجسد هذا خاصة عند حرص المسؤولين عن الوزارات والمؤسسات والمنشآت، وشركات القطاع العام والخاص، بأهمية البحوث والاكتشافات ويراءات الاكتشافات التي يقوم بها الباحث (ناجم محمد خليل، نضال إبراهيم الحمادي، مرجع سابق، 1981).

- الميزانية (التمويل المالي):

يحتاج الباحث العلمي في العصر الحاضر إلى موارد مالية كبيرة لتعدد هيناته ومؤسساتيه والأشخاص العاملين فيه، والأدوات والأجهزة المتعددة التي يستخدمها، لاسيما أن هذه الأدوات والأجهزة تحتاج باستمرار، وتكلفتها كبيرة، لذلك اقتراح الفترة الأخيرة على تحول سريع في تمويل البحث العلمي، وصار الاتجاه نحو التمويل الحكومي.

وقد حرصت الحكومات في الأونة الأخيرة، بجهود استثمار الأموال في مجالات الأبحاث؛ إذ أوضح رايموند إيلول (التابع لمؤسسة العلم الوطنية في واشنطن) من خلال بحث علمي نشر نتائجه عام 1955، أن
الرجل الذي تجنيه أمريكا في ربع قرن مما تتفقه على البحث العلمي في سنة يتراوح ما بين 100،000 ضعف إلى 200 ضعف، وأن الأبحاث الأساسية التي تبدو للبعض أحياناً وكأنها عديمة الجدوى، هي أكثر أنواع الأبحاث العلمية إنتاجاً على الإطلاق (ساسي سلطى، إعريب، مرجع سابق، 2013).

أهمية البحث العلمي:

بعد البحث العلمي ومدى تطوره والاهتمام به، الفيصل والفارق بين التقدم والتخلف. وتبرز أهميته خاصة بوصفه ميدان سبق وتفوق بين الدول المعاصرة، خاصة في رفع كفاءة الموارد الإنسانية وتغذيتها، واستغلال الموارد المادية الاستخدام الأمثل، وكيفية تخصيصها في إطار التطورات التكنولوجية المستندة إلى التطبيق الابتكاري لنتائج البحوث العلمية، إضافة إلى دور البحث العلمي في تعديل التعاون بين الدول والشعوب، في إطار تنمية العلاقات الاقتصادية، وتكاثف الدول في مواجهة مشكلات الإنسانية (حسن سليمان، المشيخي، 2003، 22).

وللمواجهة المشاكل التي تواجه مختلف المؤسسات في المجتمع، أصبحت منهجية البحث العلمي، وأساليب القيام بها، من الأمور المساند بها في المؤسسات الأكاديمية، ومراكز البحوث، لذلك فالباحث يحتاج إلى البحث العلمي، وصولاً إلى الأثر:

1. تقدم المعرفة، من أجل توفر ظروف أفضل، لبقاء الإنسان وأمنه ورفاهيته.
2. استنباط طريقة جديدة في معالجة مشكلة ما.
3. إحياء بعض المواضيع القديمة، وتحقيقها علمياً دقيقاً.
4. اكتشاف حقائق لم يسبق إليها أي بحث من قبل.
البحث العلمي الجامعي:

قد كانت الجامعات في بداية أمرها تركز على التعليم وتهيئة الموارد البشرية وتأهيلها، لتسير أعمال الدولة، من دون أن يحرز البحث العلمي المكانة الجديدة به، واقتصر دورها على نشر المعرفة، من دون العمل على ترقيتها. لكن بمرور الوقت، عدلت الجامعات من موقعها بصورة مثيرة، جعلتها تهتم بالبحث العلمي. وكانت البداية في إنجلترا، من خلال إنشاء أول المعامل العلمية الملحقة بالجامعات، ألا وهي "كلاروندوف" في أكسفورد عام 1866.

وفي الولايات المتحدة جاء الاهتمام بصدور قانون موريل، وهي لاحقة من الكونجرس الأمريكي، وأصبحت قانوناً عام 1852، وقد دعت إلى إنشاء مؤسسة واحدة على الأقل في كل ولاية بالاتحاد، تحتل فيها الدراسات العلمية والفنية المكانة نفسها، مثل الدراسة الكلاسيكية، وتعليم المهن (كلير نادر وآخرون، 1976، 200). ومنه ألقفت الوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة، ألا وهي البحث العلمي، إلى جانب الوظائف التقليدية الأولى؛ أي إعداد الكوادر العلمية ونشر المعرفة، وظهر البحث الجامعي، ليس لترقية العلوم فحسب، بل أيضاً لربط بخطط التنمية.

ويمكن تعريف البحث العلمي الجامعي بأنه "عملية الوصول إلى حلول لمشكلات، من خلال تجميع البيانات، بطريقة مخططة منظمة، ثم تحليل تلك البيانات وинтер بيانها ومناقشتها. أو هو طريق الوصول إلى المعرفة، واكتشاف معلومات أو علاقات جديدة" (حسن شحاته، 2000، 21).

321
ومن هذا التعريف نستطيع أن للجامعات دوراً في حل المشكلات التي تواجه مختلف المؤسسات في المجتمع، وذلك باستخدام طريقة علمية منظمة مسندة إلى البحث الأساسي أو البحث التطبيقي. ومن ثم، فالبحث العلمي داخل الجامعة يسهم في جلب موارد مالية إضافية للجامعة، تدعم تمويل البحوث العلمية، كما أنه يساعد الجامعة على القيام بدورها بقدر أكبر، في تحقيق التقدم العلمي والتنموي، وفي التنمية الشاملة للإنسان والمجتمع.

إلى جانب الفائدة التي تجنيها الجامعات، من مدخلات البحث العلمي، فإنها تجني فوائد أكبر من مخرجاتها، خاصة من خلال مهامها التي أُcriptors إليها مؤخراً، جراء التعاون والتكامل بينها وبين سياسات الدولة، في إطار استراتيجيات تحقيق الربط بين البحوث التطبيقية في الجامعات، وخطة التنمية الشاملة. وقد نجم عنها ثلاثة مجالات أساسية لبحث الجامعة استجابة لتفتيت مخططها؛ إذ تمثل الاستشرات البحثية المجال الأول لإسهام البحث العلمي الجامعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويمثل ترويج الأبحاث الجامعية المجال الثاني لتأكيد الوظيفة الاجتماعية للبحث العلمي الجامعي، أما المجال الثالث فتمثله التعقدات البحثية الأكاديمية، من أجل تطوير منتجات المؤسسات الصناعية والمجتمعية (المراجع السابق، 18-27)؛ وهو الأمر الذي يؤكّد توجيه الجامعات نحو الاستجابة لمشكلات المجتمع، والاضطلاع بحلها.

والجامعة لن تنجح في نشاطها العلمي، لا بد من أن تتوفر لها جملة من الشروط الأساسية، يمكن حصرها في خمسة شروط؛ هي (محمَّد مصطفى الأسعد، 2000، 237-81):

1. وجود عدد وافر ومتنوع من الباحثين وعلماء المبدعين.
2. المناخ الأكاديمي الملائم وما يتطلبه من أجهزة علمية ومختبرات ونظم إدارية وتنظيمية.
1. الأموال الكافية لنشاطات الأبحاث.
2. الوقت الكافي لإجراء الأبحاث.
3. الحرية الأكاديمية وحرية ممارسة النشاط البحثي للعلماء والباحثين.

ما نظام (L.M.D)؟

البرنامج (L.M.D) أعده الاتحاد الأوروبي، إثر دراسة مقارنة علمية وتقنية استغرقت سنوات في بلدان الاتحاد، من وجهة نظر تدارك التأثير الأوروبي على وضع التعليم العالي والبحث العلمي، في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

واللذة أن البرنامج الأوروبي لم يدخل حيز التنفيذ إلا بعد أن أعدته له الظروف المادية والتنظيمية لتحقيق الأهداف المرسومة له، وذلك باندماج بلدان الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والسياسية وتقنية، على نحو ما وفر الظروف الملائمة لمراجعة برامج التعليم العالي، لتسهيل انسجام المعلومة، والموارد العلمية، ونتائج الأبحاث، وبرامج الدراسة، وانتقال الطلبة والمدرسین من الفضاء الأوروبي الواسع، من دون التفات إلى عوائق الحدود، والخصوميات الوطنية.

(L.M.D) هي التسمية المختصرة لنظام المعتمد في الدول الأوروبية لبناء الفضاء الأوروبي الموحد للتعليم العالي في أفق عام 2010، وهو نظام يقترب هيكليا من المنوال الأنجلوسيكسي.

وشمل هذه التسمية المعروف به:
- الإجازة - اللقب الدراسات تختتم تكوينا بعد 3 سنوات بعد البكالوريا.

323
- الماجستير: تخرجنا بدوام 5 سنوات بعد البكالوريا.
- الدكتوراه: تخرجنا بدوام 8 سنوات بعد البكالوريا.

الاسمية المعقدة LMD (م.و.د) هي التسمية المختصرة لنظام الليسانس والماستر والدكتوراه. ولا تعد هذه التسميات عن شهادات فحسب، بل هي أيضاً مستويات يتم الحصول عليها في إطار مسارات دراسية، يسمح كل منها باكتساب عدد معين من الأوراق. ويهدف نظام (م.و.د) في إطار الفضاء الأوروبي للتعليم العالي، إلى خلق تجانس مسالك التكوين في التعليم العالي، في مختلف الدول الأوروبية، وإلى تشجيع حركة الطلبة، على المستوى الجهوية الوطنية والأوروبية. وقد تم إقرار هذا التنظيم الجديد للدراسات الجامعية سنة 1999 من طرف ما يناسب 30 دولة أوروبية.

ومن أجل استمرار عملية التوافقات الأوروبية في هذا الإطار حددت أربعة أهداف من أجل الإصلاح التدريجي المتظاهر اكتماله عام 2010:

- تسهيل تحرك الطلبة واندماجهم مهنياً في المجتمع الأوروبي.
- تحقيق رؤية دولية أوبرنية لبرامج التعليم العالي، عن طريق تحقيق توافق بين جميع الشهادات الأوروبية.
- إحداث تغيير على مستوى أقسام التعليم العالي الدراسة، لتحقيق تعاون بين الجامعات، والكليات الكبرى، والكليات المتخصصة.
- تسهيل عملية استئناف الدراسات في خلال سنوات الإيداع على مستوى القارة الأوروبية، أو المستوى الدولي (http://www.hakeem.org/main/node/5823).
أهداف الإصلاح البداعي في إطار نظام (النظام): نتلخص أهداف الإصلاح فيما يأتي:
- حركية الطلبة والمدرسين والباحثين.
- إدخال أيقونات وأساليب توجه للأرصدة المكتسبة في جامعات أجنبية.
- وضوح أكبر في مستويات التخرج بالنسبة إلى الجميع (الطلبة، والأسر، وأهل المهنة...).
- تكثيف الشعب في المجالات المستهدفة.
- إرساء مسار تكويني مرن وناجح ذو صبغة أكاديمية أو مهنية، يوفر للطالب - في كل المستويات - إمكان الاندماج في النسج الاقتصادي الاجتماعي.
- تنظيم التكوين المستمر، وإرساء نظام توجيه تدريجي.
- تسهيل إعادة التوجيه في أثناء المسار، بنفس النظام السادس.
- إرساء نظام للمراقبة المستمرة للمعارف.
- دعم المهارات المنهجية والاتصالية لدى الطالب.
- الإعداد الأفضل للاندماج الاقتصادي الاجتماعي.
- بناء منظومة تكوينية متميزة على مستوى الدكتوراه.
- إنتاج جيل جديد من الكفاءات، يحمل تكويناً متعدد التخصصات، يكون أقدر على التأقلم مع عالم سريع التغير.

(https://www.albadil.org/article.php3?id_article=907)

المستويات الدراسية في إطار نظام (النظام):يشمل نظام (النظام) على ثلاث شهادات وطنية، تمثل الآن ثلاثة مستويات، تتوزع على النحو الآتي:

٣٢٥
- مستوى البكالوريا + 3 سنوات، تقابل شهادة الإجازة (الليسانس).
- مستوى البكالوريا + 5 سنوات، تقابل شهادة الماستر.
- مستوى البكالوريا + 8 سنوات، تقابل شهادة الدكتوراه.

الإجازة (6 سنوات بعد البكالوريا): تعرض المسارات الجامعية المفتشة إلى الإجازة في شكل ميادين تكوين كبرى، وفي شكل مسائل مكونة من وحدات تعليمية أساسية، وأخرى اختيارية بتجانسية ومترابطة تحددها الجامعة، وتوزعها على ست سداسيات. وهي تهدف إلى تطوير طاقات الطالب، من خلال تأمين تكوين أساسي، يسعى لملاءمة التكوين النظري مع متطلبات سوق العمل المحلي والدولي. من الكفاءات المتوسطة.

وعادةً ما تسعى الجامعات في هذا الطور من التكوين الجامعي لتمكين الطالب، علامةً على التكوين الأساسي، من القدرات العملية التي تبرز له الاندماج في الحياة المهنية، وذلك عن طريق تعزيز تطبيقه في التكنولوجيات الحديثة، وفي اللغات الأجنبية، كما يعتمد نظام الإجازة على برنامج دراسي مرن، متكون من وحدات تعليمية ذات اختصاصات متعدد، يتم تقسيمها حسب عدد الأرصفة المسمى إليها التي يتم اكتمالها في نهاية كل سداسي.

ولدعم الجسور الممكنة بين مختلف المسالك، تحدد الجامعات جملة من القواعد، تتمثل في شروط الالتحاق بالوحدات التعليمية التي تنظيمها، لتمهير توجيه الطلبة في مختلف الميادين والأختصاصات.

وتؤدي المسالك، بجميع أنواعها، إلى إسناد شهادة الإجازة الأساسية أو المهنية، مع ملف للشهادة، بحصول الطالب على 180 رصيداً.

ويمكن للطالب إثر ذلك، أن يلتقي بسوق العمل، كما يمكنه أن يتوجه اعتماداً على النتائج التي حصل عليها إلى ماستر بحث أو ماستر مهني. ويستحسن من خلال ما تقدم أن نظام (لمد) يقترح تعريفاً جديداً للشهادة.
الجديدة; إذ إنها تعبير عن مستوى معين من التعليم العالي، مع الإشارة إلى ميادين الاختصاص، أو الاختيار، لإبراز مهنية الطالب، بالتركيز على الكفاءات التي اكتسبها، في إطار مسار تكويني متميز.

المستوى (5 سنوات بعد البكالوريا): تنظم المسالك المؤدية إلى مستوى بكالوريا + 5 سنوات، في إطار مسالك تؤدي إلى شهادة الماستر المهني، أو إلى شهادة ماستر البحث. وتدرج تلك المسالك ضمن مبادئ كيفي للتكوين، توزع فيها الدروس في شكل سداسيات ووحدات تنظيمية أساسية، وأخرى اختيارية.

وتهدف دراسات الماستر إما إلى إعداد الطالب إلى مهنة التصوير والإشراف والتنسيق والقيادة، سواء في القطاعات العمومية، أو الخاصة، وإما إلى مجال البحث، لتمكينه من الاتحاقي بمثابرة الدكتوراه؛ لذا فالدروس على صعيد الماستر، عادة ما تكون في شكل دروس نظرية، ودروس منهجية وتطبيقيّة، تسعى لتمكين الطالب من الكفاءات اللازمة لنجاح أعماله الشخصية من مشاريع ودراسات ومذكرات.. وبذلك فإن مستوى الماستر لا يعد مجرد مواصلة للدروس المعروضة على صعيد الإجازة، وإنما يشكل حلقة للتخصص، وتحقيق الدراسات ذات الصلة بما اكتسبه الطالب سابقا.

وغدا ما تتجه الجامعات، في إطار تنظيم عروض التكوين، إلى تحديد أهداف كل مسالك جامعي، بالنظر إلى المبادئ والاختصاصات والاختيارات. وقد تختلف هذه الأهداف عما سبق تحديده بالنسبة إلى مستوى الإجازة. ويجوز أن يشمل التكوين في الماستر المهني، على توصيات بمؤسسات العمومية، أو الخاصة، يمكن أن تدوم سنة كاملة، كما يجوز أن يشمل التكوين في ماستر البحث، على توصيات بحث بخارى البحث أو بالمؤسسات.

وتتنوع دروس الماستر على أربعة سداسيات، يخصص آخرها للقيام
يتربص ببحث بإحدى المؤسسات أو مخبر البحث، أو بترخيص مهنئ بإحدى المؤسسات الاقتصادية، ويسمى الماستر عندما يتحصل الطالب على مجموع 120 رصيداً.

الدكتوراه (8 سنوات بعد البكالوريا): تترتب السنوات الثلاث الأخيرة من التكوين الجامعي إلى إعداد بحوث، وتحرير أطروحة الدكتوراه، ويتابع الطالب في خلال هذه المرحلة دروساً علمية وبيداً ويوغية، كما يمكنه القيام بترصيات بحث بإحدى الجامعات أو بمراكز البحث الوطنية أو الأجنبية (http://www.universites.tn/IMD/ensei_tunis_def2.htm).

الأطر القانونية المحددة للبحث العلمي الجامعي بالجزائر، في خلال السنوات الأخيرة:

إن ضرورة تدعيم البحث العلمي الجامعي بالجزائر أكدها أول مرة الميشاق الوطني لسنة 1986، وظلت هذه العلاقة تنص عليها النصوص الرسمية فيما بعد، في نهاية عقد التسعينيات ضرر الثالوث (جامعة - بحث - تنمية) من أجل تدشين البلاد للخوض في تحديات ما يتطلب الاقتصاد العالمي الجديد.

ولعل ما طرأ على سياسة البحث العلمي طيلة الفترة هو محاولة لإثبات أهداف جديدة، ففي القانون رقم (1999-50) المؤرخ في 4 أبريل سنة 1999، المنظمين القانون التوجهي للتعليم العالي، منح الجامعة في المادة (61) صفة المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي الثقافي. وبهذا القانون تحول الجامعة من مؤسسة ذات طابع إداري إلى مؤسسة ذات طابع علمي ومهني، تتميز بالاستقلالية المالية، وذلك من أجل جعل الجامعة مفتوحة على المجتمع، عن طريق ربط البحث العلمي الجامعي بخطط التنمية.

ويرى هذا القانون إلى ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي. ورد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث.

وقد نصت المادة التاسعة عشرة (19) من القانون السابق على "إنشاء مختبر ومصالح بحث داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، أو مشتركة، أو في إطار المؤسسات العمومية، تتمتع بالاستقلال في التسـبيـر والرقابة المالية البعيدة". وفعلا، وفي إطار المنظور الجديد، والنظرة المتقدمرة لأسباب الرقى والتقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي والسياق، نشرت مؤسسات علمية جديدة في مختلف العلوم والتكنولوجيا تدعى "مختبر البحث".

إن تحديد قواعد إنشاء مختبر بحث جاءت رفقة المرسوم التنفيذي رقم (99-44) المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1999، الذي حدد إنشاء مختبر البحث الخاص أو المشترك، والمنشأ داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، وكذا المؤسسات العمومية الأخرى. ويتيسر إنشاؤه وفقا لأهمية نشاطات البحث بالنسبة إلى حاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعملية والتكنولوجية، وكذا بحسب نوعية القدرات العلمية والتكنولوجية وحجما، والرسائل المادية والمالية المتوفرة. ويتكون من فرق بحث، مهمة تائفها تنفيذ مشروع، أو عدة مشاريع بحث.

تدخل في إطار برنامج البحث (الجريدة الرسمية، 1999، العدد 77، 6-8).

يتبين من هذه القوانين المحددة لبناء وتنظيم هيكلية معين، من المستوى الأعلى المتمثل في المجلس الوطني للبحث العلمي والتقنية، ومختلف الوزارات.
المعنية بصفة البحث، إلى المستوى الأدنى المتمثل في مخابز البحث وفرق البحث. وعلى مدار الأيام، إذا كانت بداية وضع القاعدة الأساسية لسياسة البحث العلمي بالجزائر قد انطلقت سنة 1992 بانشاء المجلس الوطني؛ فإن السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات شهدت تشكيل البنية الهيكلية لهذه السياسة، عن طريق تولى المهتم والمستندات من قبل وحدات البحث، مزورة بين مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث، إضافة إلى المؤسسات العلمية والخاصة والمعنية بالبحث أيضا، وكلها يهدف إلى ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد.

تتبع صدور القانون السابق، صدور مرسوم تنفيذي رقم (1999.257) مؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1999، حدد إمكانية إنشاء وحدات البحث في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، وفي الهيئات والمؤسسات المعموية الأخرى تدعى "مؤسسات الإحراق"، وتكلف وحدة البحث في إنجاز أعمال البحث في إطار برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي خاصة، بتنفيذ جميع أعمال الدراسات والبحث، ذات الصلة، ويقرر إنشاؤها حسب أهمية النشاطات بالنسبة إلى احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد (الجريدة الرسمية، 1999، العدد 87، 6، 11).

ومعنى يمكن القول إن مخابز البحث والمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكويني ووحدات البحث هي وسائل لتنفيذ الأهداف الوطنية التي دعا إليها المخطط الخمساني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المتمثلة أساسا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد، وهذه الأخيرة لا تتأكد إلا بتجسيد عقابية بحث - تنمية في الواقع، مع التوجه نحو اقتصاد السوق والمستوى العالمي الجديد.
إثر ذلك توالت التصريحات الرسمية، وبمثابة مبادرات فعلية نحو العمل
على تنفيذ ما جاء به الأطر القانونية منذ سنة 1991، بصدر القانون رقم
(25-91) الذي نص في إطار الأهداف العامة الواردة في مخطط 1992 على
"أن من بين الأعمال الأولوية لتحقيق هذه الأهداف ضرورة التطبيق التدريجي
لحصول المنظومة التربوية والتنموية والبحث البيداغوجي والأساسي
والتطبيقي" (الجريدة الرسمية 1991، العدد 65، ص 295، 326، 2953).

إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في المرحلة الراهنة:
في سنة 2000 صدر مرسوم رئاسي رقم (2000-012) مؤرخ في 9
مايو سنة 2000، يتضمن إحداث السلطة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية،
تكلف بشرح مشروع بحث العناصر المكونة لسياسة تربية جيدة، تشمل
خاصة على الاقتراح الرئيسي جديد، يتضمن مبادئ والأهداف والاستراتيجيات
والآليات المتعلقة بالتنفيذ التدريجي لسياسة التربية الجديدة من جهة، وتنظيم
المنظمات الفرعية ومحاربها، وكذا تقييم الوسائل البشرية والمالية والمادية
الواجب توفيرها من جهة أخرى، وتقدم اللجنة تقريرا عاما يستخدم بوصفه
أساسا لإصلاح المنظومة التربوية في مجملها (الجريدة الرسمية، 2000، العدد
27، ص 4).

وهكذا فقد سمح تقييم منظومة التعليم العالي الذي قامت به اللجنة الوطنية
لحصول المنظومة التربوية بالتقدير الموضوعي لمختلف الصعوبات والحلول
التي يمكن دخالها، حتى يتاح للجامعة القيام بدورها في عملية التنمية ذات
الديناميكية المتزايدة التي ناخذتها البلاد.

وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة، وتوجيهات مخطط إصلاح المنظومة
التربوية الذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 20 إبريل سنة 2002،
131
ومن المحاور الأساسية لبرنامج العمل على المدى القصير والمدى المتوسط والمدى البعيد الذي برمج في إطار الاستراتيجية العشرية لتطوير القطاع للمدة ما بين 2004 و2013، فقد بات من الضروري إعداد إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي وتطبيقه. وتتمثل مرحلته الأولى في وضع هيكلية جديدة للتعليم تكون مصحوبة بتحسين وتعديل مختلف البرامج البيداغوجية، وتنظيم جديد للتسير البيداغوجي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2004، 3).

وفي نهاية سنة 2005 صدر مرسوم تنفيذي رقم (761-2005)، يتضمن إحداث شهادة ليسانس "نظام جديد"، وتنص المادة الثانية من هذا القانون على الآتي: "تنجح شهادة ليسانس نظام جديد تكوينا عاليا للتدريس، مدته ثمانية سنوات موزعة على ستة (6) سنوات أولى وتنتهي كلها (4) سنوات خامسة (5) على ما يأتي: "تشمل الدراسات من أجل الحصول على شهادة ليسانس نظام جديد ما يأتي:

- تعليم نظري أساسي وتعليم الاستكشاف.
- تعليم متخصص يمكن أن يحتوي على تدريب تطبيقي في وسط مهني" (الجريدة الرسمية، 2004، العدد 675، الموافق 1312).

وقد جاءت المحاولات الأولى لتنفيذ هذا الإصلاح من خلال تنفيذ أهم محاوره التي تم الشروع فيها مؤخرا، وذلك عن طريق وضع مخطط خاص يهدف إلى استقبال مليون طالب في مطلع سنة 2009، إضافة إلى وضع مخطط لتكوين المكونين يستند على إضفاء ديناميكا جدوى على دراسات ما بعد التدريس. وقد شرع في برنامج الإصلاح الجامعي عبر (11) مؤسسات جامعية، سيشمل بقية الجامعات الأخرى وفق المخطط الخاص.

إن هذا الإصلاح الجديد جاء ضرورة مستعجلة لا بد منها، وتم طرحه
باث الإحساس بدولة بالاختلافات التي طالت كل المرافق العمومية للمؤسسات العلمية والتعليمية. وواجهت هذه الضرورة لإدراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي تمر بها في الأونة الأخيرة. ومحمد ذلك عن طريق توفير الإمكانات البيئوية والعملية والبشرية والمادية والهيكليات التي تسمح لها بالاستجابة لتطععات المجتمع، وفي الوقت نفسه ملاءتها تدريجياً مع النظام العالمي للتعليم العالي.

لكن يبقى هذا التحدي متوقعاً على مدى تعديل الواقع الذي يعيشه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أو تعديله. هذا الواقع الذي يعاني الإرتفاع الأسي لأعداد الطلبة في جامعتنا، فقد وصل عدد الطلبة الجدد منهم في خلال السنة الجامعية 2004-2005 إلى 300 ألف طالب، أي ما يزيد عن ربع إجمالي عدد الطلبة المسجلين في التدرج البالغ عددهم في خلال السنة الدراسية نفسها 740 ألف طالب، إلى جانب هذا تثير بعض الإحصاءات الإقليمية أن الجامعة الجزائرية سوف تستقبل في مطلع سنة 2009 ما يقارب مليون طالب، كما يعاني تردياً متواصلًا سنوياً للنسبة التنافسية الجامعي، هذا إضافة إلى تذبذب الفاعلية النسبية لمؤسسات البحث العلمي، والبحث العلمي الجامعي خاصة، في مجال علاقتها بالمجتمع.

وقد عقدت لجنة التربوية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية اجتماعاً يوم 11 مارس 2007، لدراسة مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم (99-0) المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1961، الموافق 4 إبريل سنة 1999م، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل.

واجتمعت لجنة التربوية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بالمجلس الشعبي الوطني برئاسة السيد عبد القادر حمزة (رئيس اللجنة)، وبحضور السيد رشيد حراوي (وزير التعليم العالي والبحث العلمي) الذي قدم
عرضًا شاملاً على مشروع القانون المعدل والستر للمؤسسات رقم (59-99) المؤرخ في 4 إبريل 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.

ويهدف مشروع هذا القانون أساساً إلى ملء الفراغ القانوني الذي يطبع قانون 4 إبريل 1999، وهذا بتكييف القواعد الكبرى المنظمة للمرفق العمومي للتعليم العالي في النظام التشريعي الجديد، كما يسعى لإصلاح التعليم العالي الذي ينتمك في مرحلته الأولى على وضع شهادة "ليسانس النظام الجديد".

والذي يعد حديثاً تفرض على الجامعة الجزائرية، من خلال افتتاح الجزائر على محيطها الدولي في سياق العولمة، إذ يكرس تنظيم التكوين العالي في أطوار، بتحقيق شهادات ليسانس وماجستير ودكتوراه، بدلاً من التكوين العالي في مرحلة التدرج والتكوين العالي لما بعد التدرج.

وبرمي النظام الجديد أيضاً إلى إسهال المؤسسات الخاصة في التكلف بمهمات التكوين العالي، وهذا يتأتير أدق لإنشاء هذه المؤسسات وسيرها، إذ تخضع لترخيص من الوزير المكلف بالتعليم العالي، كما يخضع هذا الترخيص لاستيفاء الشروط المنصوص عليها في القانون، والمحذدة في نفتخ الشرعت.

وتسأبع إمكان ضمان التكوين العالي في العلوم الطبيعية من طرف المؤسسات الخاصة، كما يتم تحديد رأس المال الاجتماعي المشترط لإنشاء هذا النشاط من المؤسسات، وتحديد عدد من وسائل السير، خاصة البيداغوجية منها التي تلزم كل مؤسسة خاصة بأن تتطابق معها.

ويريس مشروع كذلك، إلى تحيين النظام المؤسساتي، بإثراء القانون (59-99), من خلال إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تضمن التكلف بمهمات المرفق العمومي للتعليم العالي لدى دوائر وorative أخرى، وكذا إحداث جهاز يتولى التقييم من مختلف جوانب سير المؤسسات العمومية، قصد بلغ
هدف التسويق الرائد، والاستعمال العقلي للموارد العمومية الموضوعة تحت
تصرف المرفق العمومي للتعليم العالي.
وعقب العرض الذي قدمه السيد الوزير، أثار أعضاء اللجنة جملة من
التساؤلات، انصببت في مجملها، حول الجدران من انتهاج "النظام الجديد للتعليم
العالمي" (ليسانس- ماجستير- دكتوراه)، في منظومة الجامعية، وكذا مسألة
فتح مجال التعليم العالي للقطاع الخاص، وضرورة ضبط هذا الانفتاح بقواعد
قانونية ناجعة، حتى لا تحدث تجاوزات. وقد تمت دراسة أحكام مشروع القانون
العدل والمنع للمؤسسات رقم (199-99)، المؤرخ في 4 إبريل 1999، المتضمن
القانون التوجيهي للتعليم العالي.
ويتضمن مشروع هذا القانون (12) مادة، مقسمة إلى ثلاثة أقسام، تتولى
أحكام مواد الباب الأول تنظيم أطر الريادة التعليم العالي ضمن نظام (ليسانس-
ماجستير- دكتوراه)، كما تتعلق أحكام مواد الباب الثالث بإسهام المؤسسات
الخاصة في التكفل بمهمة التعليم العالي، أما الباب الثالث، فإنه يهتم بتخصيص النظام
المؤسسات، من خلال إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تضمن
التكفل بمهمة المرفق التعليمي للتعليم العالي، وإحداث جهاز يتيح تقييم سير
المؤسسات العمومية، قصد بلوغ هدف التسويق الرائد، والاستعمال العقلي
للموارد العمومية الموضوعة تحت تصرف المرفق العمومي للتعليم العالي.
دواعي تطبيق نظام (L.M.D) بالجزائر:

gاء الإصلاح لمعالجة مختلف الاختلافات التي واجهت النظام الجامعي،
سواء على مستوى المراقبة وتنظيم المؤسسات، أو على المستوى البيداغوجي
والعلمي. ويمكن حصر أهم الاختلافات التي تست منظومة التعليم العالي
والبحث العلمي في إشكالية المضمونين والأهداف؛ فقد كانت مضامين التعليم
235
العالمي، وطرق التدريس، وعلاقتها مع متطلبات المجتمع، وأسواق العمل، والاقتصاد، غير متطابقة، خاصة في مجال البحث العلمي الجامعي؛ وهو الأمر الذي أدى في حالات كثيرة إلى انسداد الفجوة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، على الرغم من تأكيد النصوص الرسمية ضرورة تحسين العلاقة في الواقع.

فإذا كانت النصوص الرسمية السابقة تمنح لمؤسسات التعليم العالي افتتاحها على المجتمع، في سبيل تحقيق العلاقة بين الجامعة والتنمية، لتفعيل دور التعليم العالي في المجتمع، فهي تحاول أيضا وضع إمكان من أجل استغلال العائد من هذه العلاقة من الطرفين، وذلك من أجل تحقيق نسبة من الموارد المالية، تضاف إلى الميزانية التي تمنحها الدولة.

لكن رغم هذا تبين من النصوص أن دور الدولة كان فاعلا من خلال ضرورة الحفاظ على تفاني التعليم في إطار مبدأ تساؤل الحضور للالتحاق بالتعليم العالي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبعية بعض القرارات للإدارة المركزية.

ومع ذلك، بقيت النصوص المسيرة لمؤسسات التعليم العالي (المرسوم 38-44-5 المتضمن القانون النموذجي للجامعة، والمرسوم التنفيذي 252-98، وقانون التوجيه لسنة 1999 (1499)، كلها هياكل للمخططات نفسها، وبالمنطق نفسه، فهي تترجم من جهة تبعية هياكل الجامعة إلى الإدارات المركزية، ومن جهة أخرى تبعية الهياكل البيداغوجية والعلمية إلى البنية الإدارية. وحل مصدر هذه التبعية المزدوجة ناتج عن غياب هيئة استشارية خاصة بالجامعة نفسها، أو غياب إعطاء صلاحيات للمجلس العلمي، (دلية خيش، 2004، 236).
أهداف إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي:

1- في مجال التأثير:

- تهدف الإصلاحات إلى تزويج الموارد البشرية، عن طريق وضع مخطط تكوين المكونين الذي يشمل:

  - إعادة تنشيط البحث والبحث التكويني، وكذا تشجيع التكوين على مدى الحياة، وتوفر أفضل الظروف للأساتذة والباحثين، مع تعزيز الإمكانيات الضرورية للاستجابة لأهداف التأثير، تحضيراً لاستقبال مليون طالب عام 2008.
  - إسهام الأساتذة الباحثين المحليين بالخارج، عن طريق إدخال إجراءات تحسينية، وتخفيض الإجراءات.
  - تقوية مشاركة إطارات القطاعات غير الأكاديمية، لتنشيط الأعمال الموجهة والتطبيقية والملتقطات والتبرعات المهنية.
  - ترقية طرق التعليم العنصري، بتعميم استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال المستعملة في التعليم (شبكة الإنترنت).
  - أن يطلع الأساتذة والمكلفون بالبيداغوجيا بمحتويات الإصلاح، وهذا من خلال عدد دورات تحسينية (متلفقات وتبرعات).

2- في مجال البيداغوجيا:

- تشغيل الأعمال التطبيقية، وهذا يوفر إمكانات مادية أكثر، خاصة في محاور التدرج والبحث (يجب أن يصبح هذا الأخير النواة المركزية لكل تكوين فيما بعد التدرج).
  - إعادة اعتبار للتبرعات في الأساط المهنوية وتنشيطها.
  - تطوير نماذج للتكوين جديدة تعتمد على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.
3. الخريطة الجامعية: يتطلب تطبيق نظام (ج.م.د) إعادة النظر في
الخريطة الجامعية، عن طريق الجمع بين التكوين وقدرات مختلف المؤسسات
الجامعية، والخريطة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

4. ما تطل بتنظيم الهيئات المكلفة بالبيئولوجيا والبحث: لا بد من
إنهاء سياسة الاستعمال العقلاني للموارد القاعدية المخصصة للبييولوجيا
(مجردات، وقاعات الأعمال الموجهة، ومحافز الأعمال التطبيقية، والمكتبات)،
والبحث (المحافز).

5. ما تتعلق بالتعاون الدولي: يجب أن تدرج الدعوة إلى التعاون الدولي
في إطار شراكة، على أساس أهداف مسطرة من طرف الجامعة الجزائرية،
خاصة في مجال تكوين المكونين، وإعداد برامج جديدة، وتشغيل البحث العلمي،
ووجب أن تترج كله هذا عن طريق التشاور مع الشريك الأجنبي حول إنشاء
جامعات مختلطة. تهدف إلى توفير التعاون الأصلي في إطار قضاء يجمع أقطاب
الامتياز لكل بلد. وعلي بقي المثير أن المشروع سيساهم في تقوية القدرات الوطنية
المكلفة بالتأتي، خاصة الأشخاص الذين على صنف الأسنان، وتثمين
الشهادة الممنوحة. مع إنشاء مدارس للدكتوراه التي ستسمح بتحسين التوجه،
وتزيد من نجاعة التكوين لمرحلة ما بعد التخرج، وإنشاء محافز دولية قائمة
على الشراكة، مع استغلال فرص التعاون، خاصة مع المجموعة الأوربية.

ولعل الوصول إلى النتائج المرتقبة في التكوين النوعي لإطارنا، يستلزم
الاعتناء بتطوير التعاون من ناحية التمويل، قد نقص خلق الظروف الثلاثة التي من
شأنها جلب الكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج، والتأثير الاقتصادي، ومستوى
العالم (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2004، 19-7، 2-000).
توصيات واقترادات:

أولا: تعد المبادلات الدولية بصفة عامة، عنصرًا أساسيا لتحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي في مختلف البلدان. وعلى ضوء العولمة، فإن تنمية هذه المبادلات وتنويها قد أصبحت ضرورية لضمان اندماج أحسن ضمن المحيط الدولي المسمى باستثمار المزاحمة.

وفي هذا الإطار لا بد من تكثيف النشاطات في ميدان التعاون العلمي والتكنولوجي، وذلك عن طريق الشراكة على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف.

وفي هذا تستدعي الضرورة ما يلي:

1 - تعزيز الموارد المالية.
2 - دعم القدرات البشرية.
3 - تطوير التعاون الدولي.
4 - تركز نظام متكامل للمتابعة، وتقييم المنظومة الوطنية للبحث العلمي.
5 - تعميم ربط مراكز البحث والمراكز الفنية القطاعية وكل مؤسسات التأطير بمنظمة المعلومات.

ثانيًا: إذا كانت الدول الأوروبية قد تممت نظام (LMD)، وفق استراتيجيات حددت على أثرها متطلبات تطوير التعليم العالي والبحث العلمي لعام 2010، وإذا علمنا أن فرنسا تخصص للبحث العلمي 4 مليارات يورو يتم توجيهها للأنشطة البحثية (سواء كانت عامة أو خاصة)؛ أي 2.23% من صافي الإنتاج القومي في عام 2002، و(171) مليار يورو؛ أى أكثر من 2.5% من ميزانية الدولة موجهة إلى التعليم العالي، و4% من صافي الإنتاج القومي، وذلك بتجنيد ما يقارب 185 ألف باحث في القطاعين العام والخاص، وهو الأمر الذي أهلها.
لاحتلال المرتبة الرابعة على مستوى العالم، في مجال البحث العلمي، وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا. فعليّاً، الجزائر أن ت تخوض التحدي الذي فرضه المناقشة العالمية، وذلك بتوفير المستلزمات المادية والبشرية التي يتطلبها. كما يجري العمل به - المثال الأوربي، مع ضرورة التنسيق بين مختلف القطاعات، من خلال توفير التجهيزات المادية والموارد البشرية اللازمة، وضرورة خلق مناخ ملائم للتكوين، يتماشى وطبيعية سوق العمل خارج الجامعة.

فالدولة لم توفر التجهيزات اللازمة ووسائل العمل المادية والبيداوغوجية من مختبر ووسائل بحث وتصال وبنوك وشبكات الاتصال المعلوماتية الضرورية، كما لم توفر العدد الكافى من الأساتذة والموزعين الأكفاء المستعينين لضمان تطبيق البرنامج في جانبه التدريسي والبحثي، بل إن البرنامج الجديد لا يتعامل مع الأساتذة إلا بوصفهم أدوات للتنفيذ بما أنه لم يشاركهم في وضع التصورات والصيغ العلمية التطبيقية.

إن المسارحة في تطبيق برامج إصلاح التعليم العالي من دون تقدير النتائج برنامج الإصلاح السابقة، ومن دون استشارة الأطراف المعنية تنفيذاً لإملايات الدول والمؤسسات المانحة الممولة لهذا البرنامج، دليل آخر على أن خيارات الدولة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي لا تتبع من ظروف مجتمعنا ومتطلباته ومصلحته فحسب، بل قادر ماهى نتائجة أيضاً من تقديرات ومصلحة الدول والمؤسسات الرأسمالية ونظام العولمة.

إذا كانت اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية التي وقعت عليها الجزائر عام 2002 قد أفضت إلى الافتتاح على أوروبا، فلا بد أن يتضمن هذا الافتتاح أيضاً دعم البحث العلمي الجامعي، خاصة ونحن نعلم أن الهدف من تطبيق نظام (L.P.O) في أوروبا هو من أجل خلق تجاذب مسائل التكوين في التعليم العالي،

34.
في مختلف الدول الأوروبية، وكذا تشجيع حركة الطلبة على المستويات الجهوية والوطنية والأوروبية. فإذا كان مسار الماجستير يؤهل الطالب إلى الدخول في الحياة العملية بوصفه إطارًا في البحث أو في المؤسسة، ومسار الدكتوراه يضمن تعميق المعارف في التخصص والتكوين بالبحث والأجل البحث؛ فإن على الدولة أن تهيئ ظروفًا تكونية جيدة للبحث، من أجل الوصول إلى تحقيق درجة من الكفاءة، تؤهلنا إلى تحقيق نوع من التوافق بين الشهادات على النمط المعمول به في أوربا. ولا شك في أن ذلك سوف يضمن لنا اعترافًا دولياً أفضل لنظامنا الجديد (ليسانس، ماجستير، دكتوراه).
المصادر والمراجع:

أولاً، المراجع:

-_ حسن شحاتة، البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الدار العربية للنشر، ط 1، القاهرة، 2001.
-_ حمد سليمان المشبوخ، تقنيات ومناهج البحث العلمي، منشأة المعارف، (د. ط)، الإسكندرية، 2002.
-_ سامي سلطان عريفج، الجامعة والبحث العلمي، دار الفكر، ط 1، الأردن، 2001.
-_ سامي ملحم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة، ط 1، 2000.
-_ ناجح محمد خليل، نصيحة إبراهيم الحمدي، دور البحث العلمي في نقل التكنولوجيا ومنطقة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، (د. ط)، الرياض، 1986.
-_ فاضل الطائي، المعارف العلمية والبحث العلمي، مجلة التعليم العالي والبحث العلمي، المجمع العلمي العراقي، بغداد، العدد الأول، 1974.
-_ يوسف مرسي، سياسات العلمية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة قطر، 1981.
-_ محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية، ط 1، بيروت، 2000.
-_ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، وثيقة مقدمة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2004.

342
ثانيا- الجرائد الرسمية:
- الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 99-2، العدد 82.
- الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 196-99، العدد 77.
- الجريدة الرسمية، قانون رقم 26-91، العدد 25.
- الجريدة الرسمية، مرسوم رئاسي رقم 1000-2، العدد 27.
- الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 194-371، العدد 75.

ثالثا- مواقع الإنترنت:
- http://www.albadil.org/article.php3?id_article=907
- http://www.hakeem-sy.org/main/node/5823